

ثقافة العنف في المجتمع العراقي حالة الاعتداء على الملاكات التربوية - دراسة انثروبولوجية في مجتمع حضري

ا.م.د. مؤيد فاهم محسن الفتلاوي
جامعة القادسية/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع

ملخص البحث

هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاعتداء على الملاكات التربوية، وبيان أهم العوامل الاجتماعية المسببة لتنامي هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة، كذلك كان من أهداف البحث توضيح أشكال الاعتداءات التي يتعرض لها التربويين، ودراسة أهم الطرق الوقائية والعلاجية من أجل الحد من تنامي هذه الظاهرة، إذ أجريت هذه الدراسة في مدينة الديوانية، واعتمدت الدراسة في الوصول إلى الاستنتاجات على الملاحظة المباشرة والجماعات البورية منها:

1 - أن أهمل بعض الدروس التي تهذب أخلاق الطلبة مثل درس الأخلاق والريضة والفنية يؤثر على شخصية وسلوك الطلبة.

2- أن سكوت المؤسسة التربوية على بعض العادات السلبية التي يمارسها الطلبة داخل المدرسة مثل التدخين والتسرب المدرسي له مردود عكسي على المسيرة التربوية في البلد.

3- أن عدم تفعيل القوانين الرادعة التي تحمي الملاكات التربوية أثر بشكل مباشر على نمو ظاهرة الاعتداء.

4- أن عدم الاهتمام بالمدارس الحضرية زاد من مظاهر الاعتداء على التربويين.

5- أن عدم متابعة الأهل لأبنائهم حول ما يشاهدونه من برامج وأفلام ذات طابع عنيف يسبب أثر كبير على شخصيتهم.

كلمات مفتاحية: الثقافة - العنف - الاعتداء - الملاكات التربوية

The Culture Of Violence In The Iraqi Society, The Case Of Assaulting The Educational Staff - An Anthropological Study In An Urban Society

Dr. Fahim Mohsen Al-Fatlawi

University of Al-Qadisiyah/ College of Arts/ Department of Sociology

Summary

This study aimed to shed light on the phenomenon of assault on educational cadres, and to clarify the most important social factors that cause the growth of this dangerous social phenomenon. As this study was conducted in Al-Rifai district, north of Dhi Qar Governorate, the study relied on the tool of focus groups to reach its conclusions:

- 1Neglecting some lessons that refine students' morals, such as ethics, sports and art, affects the students' personality and behavior.

-2The silence of the educational institution on some of the negative habits practiced by students inside the school, such as smoking and school dropout, has an adverse effect on the educational process in the country.

-3The failure to activate the deterrent laws that protect educational cadres has a direct impact on the growth of the phenomenon of assault on educational cadres.

-4The lack of interest in urban schools increased the manifestations of aggression against educators.

-5The failure of parents to follow up on their children about what they watch of programs and movies of a violent nature causes a great impact on their personality.



Keywords: culture - violence - aggression - educational skills

مقدمة

يُعد العنف ظاهرة قديمة وليست جديدة، وإنما تعددت وأشكالها عبر العصور الى أن أصبحت ظاهرة عالمية، فالسلوك العنيف هو القدر المحتوم الذي كتب على جبين الوجود الإنساني، وظاهرة العنف هي الظاهرة الإنسانية الاولى التي هددت وجود الإنسان وهي أول شاهد على ميلاده الذي لازمه على مدى التاريخ البشري، ونتيجة التحولات في المجالات كافة التي يمر بها المجتمع العراقي بعد 2003م وخاصة في الآونة الأخيرة ازدادت مظاهر انتشار السلوكيات العنيفة سواء على المستوى المحلي أو العالمي حتى أصبحت قضية سلوكية عامة تنتشر في كل المجتمعات، وتتجاوز حدود الفروق بين الثقافات وتأخذ صيغاً متباينة بين مختلف البيئات، فقد شوهد في العقود الأخيرة ازدياد مظاهر السلوك العنيف في كثير من مجتمعات العالم بما في ذلك المجتمعات العربية، والتي كانت تمتاز بالهدوء والاستقرار والقيم الروحية والاسلامية وقيم المودة وحسن الجوار والسلم والسلام والرفق والسكينة ومن المؤكد أن العنف اتسعت دائرته لتشمل أكثر المؤسسات الاجتماعية خطورة وحساسية بالمجتمع، ومنها المؤسسة التربوية مما يعطي مؤشراً على خطورة هذه الظاهرة وانتشارها وتعدد أبعادها وتشابك أسبابها واختلاف أنماطها وخاصة أنها ظاهرة تنتشر في المجتمع بشكل سريع.

ويعود سبب ذلك كون الفرد يعيش في بيئة أو مجتمع له ثقافته ، وتقوم هذه الثقافة بدور فعال في توجيه حياة الأفراد وتكييفها على النحو الذي يمكنهم من إشباع رغباتهم وسد حاجاتهم من خلال نظام قيمى ارتضته الأفراد والجماعات أساساً لحياتهم ، لذا تمارس البيئة المحيطة بالفرد ممثلةً بالمجتمع المحلي تأثيراً مهماً في سلوك الأفراد والجماعات وبما يتلاءم مع طبيعة الظروف السائدة في المجتمع، ولو تأملنا مشكلة العنف ضد الكوادر التربوية لوجدنا إن هناك علاقة بين ما يقع على المعلم من عنف واضطهاد يفرضه النظام الاجتماعي العام بكل ما يرتبط به من انساق وعلاقات ، وبين ما يتعرض له المجتمع من عنف جراء تقلب الأوضاع والحروب ، فالعنف ضد الملاكات التربوية لا يُعد من مسؤولية الطالب المراهق أو أولياء الأمور أو قوة القانون فحسب ، ولكنه يحدث أيضاً بفعل ظروف اجتماعية تتعلق بالبناء الاجتماعي بأسره .

فلا يجب أن نكون بمعزل عن خصائص المجتمع الذي يعيش فيه الأفراد المتسمون بالعنف ، فالعنف السائد في المجتمع والذي يظهر بين أفراد أو على شاشات التلفزيون أو عبر وسائل الإعلام الأخرى ، يمكن أن يُعلم الأفراد إن العنف وسيلة مقبولة لحل المشكلات وتشعل أزيز هذه المآسي القيم والمعايير الاجتماعية والمعتقدات الذكورية والقوانين وغيرها من العوامل الثقافية .

أولاً: موضوع البحث

تعد العدائية من المشكلات التي تهدد المجتمع أو العالم بأسره، باعتبارها احد المسالك إلى العدوان، فضلاً عن زيادة انتشارها، وبصورة خاصة في مرحلة المراهقة، فهي ذات تأثيرات سلبية عليها، لاسيما عندما يواجه المراهق أحداث الحياة الضاغطة، حيث يشعر اتجاهها بالغضب والاستياء.

حيث يُعد الاعتداء على الملاكات التربوية ظاهرة اجتماعية سلبية ومخيفة تعاني منها أغلب المدارس في مختلف المراحل الدراسية، وبما أن ظاهرة الاعتداء على الكادر التربوي ليست حكراً على المجتمع العراقي أو متجذرة ولها تاريخ قديم، فهي بدأت بالنمو والانتساع وأصبحت ظاهرة اجتماعية واضحة نتيجة لمجموعة من التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي شهدتها العراق بعد الغزو الامريكي للعراق وانهيار نظام الحكم السابق، مما أتاح المجال لدخول التكنولوجيا الحديثة للمجتمع العراقي ومالها



من سلبيات، كذلك أن عدم تشريع قوانين قوية تكون رادعة وحامية للتربويين ساعد بشكل مباشر بانتشار هذه الظاهرة بالوسط التربوي، وتمخضت مشكلة الدراسة عن عدت تساؤلات كالآتي:

• ماهي العوامل الاجتماعية المؤثرة في نمو ظاهرة

الاعتداء على الكوادر التربوية؟

• ماهي الدوافع التي تؤدي بالطالب أن يعتدي على

أسناده؟

• كيف أثرت العوامل الاجتماعية على سلوك الطلاب

وجعلهم يعتدون على معلمهم؟

ثانياً: أهمية البحث

يمثل الطلبة في المرحلة الثانوية شريحة مهمة من شرائح المجتمع، باعتبارهم ثروة لكل امة تنشدهم الرقي والتقدم، وطاقة حيوية متدفقة لها القدرة على رسم ملامح الحركة والتجديد لما يمتلكون من طاقات وامكانيات علمية، وصحة نفسية. وتتمثل أهمية تلك المرحلة ايضاً كونها من مراحل المراهقة وفيها تميل الشخصية للثبات، ويدرك فيها المراهق مكونات شخصيته، وتنمو لديه ثقته بنفسه كونه فرداً له كيان سواء في العمل او الدراسة، فضلاً عن الدافع إلى تأكيد الهوية الشخصية بصورة اكثر الحاحاً من المراحل السابقة

حيث تتجلى أهمية البحث من خلال الظاهرة التي تدرسها والتي اصبحت تنمو وتزداد بوتيرة متسارعة دون أن توضع لها حلول تساعد على تحجيمها والقضاء عليها، أن ظهور مشكلة السلوك العنيف في المؤسسة التربوية، يهدد تقدم العملية التعليمية ويعيقها عن تحقيق الاهداف التي تريد تحقيقها، مما يؤدي الى تخريج عدد من الطلبة يتسمون بطابع العنف وعدم الاحترام وغير قادرين على العطاء وبناء المجتمع وخدمته، كذلك تأتي أهمية البحث كونه سلط الضوء على مشكلة تعاني منها المؤسسة التربوية والتي تعد من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية وبالتالي تنبيه الجهات المعنية بالأمر وتحفيزها لمواجهة هذه الظاهرة المتفاقمة.

النظرية المفسرة لموضوع البحث

- النظرية البنائية الوظيفية

حاول عالم الاجتماع أميل دوركايم (1881) تفسير بعض الاسباب التي تؤدي الى تنقهر الاخلاق وظهور بعض السلوكيات الغير أخلاقية وانتشارها بالمجتمع، لذلك فقد تميزت نظرية أميل دوركايم "اللامعيارية أو الانومي" بدراسة الظواهر الاجتماعية الناتجة عن التغير الاجتماعي ومن أهم الظواهر التي قام بدراستها دوركايم ظاهرة التربية والاخلاق، (علي الحوات ، ص96) أذ خصص دوركايم مكاناً لسوسيولوجيا التربية، فبدلاً من أن يطيل الكلام عن القيم الكونية والحضارة بالطريقة الكلاسيكية للفلاسفة الاوربيين فقد تبنى منذ البداية موقفاً قوياً ينادي بضرورة أن تكون المؤسسات المسؤولة عن التربية مؤسسات محمية ومصانة من قبل المجتمع، يتضح من خلال نظرية أميل دوركايم اللامعيارية التي تعد جزء من النظرية البنائية الوظيفية بأنه ركز على التربية كونها من أهم المظاهر الاجتماعية التي يجب أن تحفظ، (شحاته صيام ، ص45) كذلك أشار دوركايم الى الاخلاق كونها تتأثر بالتغيرات الاجتماعية التي تحول المجتمع من التضامن العضوي الى التضامن الالي، ومن المؤكد بأن هذه التغيرات تصحبها بعض السلبيات وهذا ما نشهده في مجتمعنا بعد مجموعة من التغيرات التي حدثت بالعراق على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، ونتيجة لهذه التغيرات فقد شهدنا عدة ظواهر تعتبر دخيلة على المجتمع العراقي ومنها ظاهرة الاعتداء على الكوادر التربوية.

لذلك نرى أن النظرية البنائية قد أهتمت بالبناء الاجتماعي الذي يتكون من عدة أنساق اجتماعية كل نسق يقوم بوظيفة معينة داخل هذا البناء، وبما أن البناء الاجتماعي هو مجموعة أحكام وقوانين تحدد العلاقات والتفاعلات داخل المؤسسات الاجتماعية، ولأن المؤسسة التربوية هي إحدى مؤسسات البناء الاجتماعي



التي تحتاج إلى تعاون الكوادر مع الطلاب وأولياء أمورهم من أجل أنجاح العملية التربوية ومساعدة المؤسسة في الوصول إلى أهدافها، وتحتاج أيضاً إلى تظافر كل المؤسسات الاجتماعية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من التربية المدرسية، كذلك من العناصر الأساسية في المؤسسة التربوية عنصر الاحترام المتبادل بين المعلم والمتعلم، إذ لا بد أن يعرف كل فرد منهم دوره الأساسي داخل المؤسسة التربوية والعمل سوياً من أجل صنع جيل يستطيع أن يتحمل المسؤولية وينهض بالواقع المؤسساتي للمجتمع، وهنا نحتاج إلى بيئة مدرسية يسودها الاحترام وتقبل الآخر وإشاعة روح التسامح بين الكوادر والطلبة، والابتعاد عن كل ما يعكر الجو المدرسي وخصوصاً مظاهر العنف والاعتداء فعندما يعرف الأفراد واجباتهم وحقوقهم والأدوار التي يقومون بها يقل التنافر والتخاصم بينهم كونهم يقومون بواجباتهم بشكل يرضيه المجتمع.

العوامل الاجتماعية المسببة لنمو ظاهرة الاعتداء على الكوادر التربوية

أولاً: التنشئة الأسرية

تعد عملية التنشئة الأسرية من أهم العمليات تأثيراً على الأفراد في مختلف مراحلهم، " وهي تُعد إحدى العمليات التي عن طريقها يتعلم الأفراد العادات والتقاليد والاتجاهات والقيم السائدة في بيئتهم الاجتماعية التي يعيشون فيها " (Diana Baumrind p . 239). ومما لا شك فيه إن الأسرة هي الخلية الأولى في تكوين سلوك الفرد واتجاهاته، " إذ إن أهم الأمور التي يتعلمها الفرد من خلال عملية التنشئة الأسرية هو القيام بأدوار معينة محددة أولها وأهمها ذلك الدور الذي يحدد جنسيته (أي ما إذا كان ذكراً أو أنثى) ". (فوزية ذياب ص22)

يعد النظام الاسري من أهم النظم الاجتماعية في حياة الانسان وهي أقدم النظم الاجتماعية التي عرفها الانسان وتعد الاسرة مجتمع مصغر يجتمع أفرادها من خلال رابطة الدم التي تجمعهم، وهي أول وسط اجتماعي يوجد فيه الانسان وتقوم بتلبية احتياجاته المتعددة إضافة الى ذلك فإن الأسرة تشكل المصدر الاول للقيم والعادات والتقاليد التي يتبناها الفرد، إذ تقوم الاسرة بغرس المثل والقيم الحميدة عند الفرد وتشكل تصرفاته السلوكية التي يرتضيها المجتمع، فمن خلال التنشئة الاجتماعية تغذي الاسرة الافراد بالأفكار والقيم وحب التعاون والتفاعل مع الآخرين وتبعدهم عن كل السلوكيات التي تسبب لهم الأذى أو تسبب الأذى للآخرين، وهي بذلك تعد حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع.

وتعد الاسرة أهم عامل يؤثر في التكوين النفسي للفرد لأنها المكان الذي يحل به ويحتضنه فور أن يرى النور، فهي أول نظام اجتماعي يقوم بتشكيل الفرد عن طريق التنشئة الاجتماعية، فالتنشئة تلعب دوراً أساسياً بتربية الافراد فإذا كانت التربية فاسدة تحول دون أن يأتي الغرس بطيب الثمار (رمسيس بتهام، 134). فعندما تقوم الاسرة بدورها في التربية وتلبية الاحتياجات الضرورية لأعضائها فإنها بذلك تتفاعل مع غيرها من مؤسسات المجتمع لأنها لا تستطيع القيام بتلبية هذه الاحتياجات وحدها أو بمعزل عن المؤسسات التربوية الاخرى أي أن الاسرة هي إحدى أهم النظم الاجتماعية التي تعمل جميعها في تلبية احتياجات الانسان في كل مجتمع، وبهذا تعد الاسرة الوسيط والرابط بين الفرد ومجتمعه والبيئة الاجتماعية العامة (عبدالله محمد النيرب، ص35). أذاً هي بيئة نفسية صحية تعمل على تلبية الحاجات النفسية والاجتماعية للفرد، بما في ذلك الشعور بالأمن، وشعور الفرد بقيمته الشخصية والطمأنينة لمكانه ومكانته في الاسرة والثقة بالنفس، فضلاً عن الشعور بالاستقرار وضمان الوصول الى الحاجات والرغبات وتحقيقها، فالابن يحتاج إلى والديه لحاجته إلى وقت ورعاية وتوجيه بعيداً عن السلوكيات العنيفة والحماية المفرطة أو المهملة من أجل أن يستمتع الطفل بشخصيته النفسية والعقلية وأن يمارس علاقاته الاجتماعية في اطار من الدفء والحميمية والحب من والديه، فالأسرة هي المؤسسة الاجتماعية التي تنشأ من اقتران الرجل والمرأة والذي عقد بهدف المشاركة في بناء المجتمع وأهم مكوناتها، الزوج



والزوجة والاطفال (نرmin حسين السطالي ، ص17) أن التنشئة الاسرية عملية ضرورية ولا بد منها في العصر الحالي وذلك لتطور المجتمعات وتطور دور الاسرة في الحياة العامة، وخاصة بعد توجه الاسرة الحديثة إلى الحياة الديموقراطية والشورى بين أفرادها، هذا مما يزيد مسؤولية الأسرة في العملية التربوية المستقبلية فالآباء الذين يفهمون قيمة التربية يساعدون أطفالهم على اكتساب مواقف إيجابية تجاه القيم التربوية المطلوبة وخاصة عندما ينتقل ابنائهم إلى المؤسسة التربوية الأخرى وهي المدرسة فإذا كان الآباء يعرفون قيمة التربية المدرسية والواجب الملحق عليهم فإن مساعدتهم لأبنائهم وتفاعلهم مع المدرسة سيؤدي إلى ابعاد الابناء من كل التصرفات السلبية داخل المدرسة وخصوصاً التصرفات التي تتسم بالعنف أو العدوان فهم سوف يضمنون حياة مدرسية أفضل لأبنائهم، ولهم وللمجتمع بصورة عامة، فتعاون الأسر مع المدرسة في حل المشاكل التي يتسبب بها الأبناء والتعرف على مواطن الضعف والقوة لديهم وتقديم المساعدة لهم في الوقت المناسب يجعل حياتهم أفضل ومستقبلهم أكثر إشراقاً وانتاجاً، فالآباء والامهات الذين يشاركون المدرسة في وضع برامجها التربوية وتقديم المساعدات عند اللزوم سيستفيد الأطفال من كل ذلك وتستفيد الاسرة والمدرسة وتقطف خير الثمرات واينعها لصالح المجتمع بشكل عام (ابراهيم ناصر ، ص 71). أما اليوم وفي ظل ما شهده العالم بصورة عامة والعالم العربي بشكل خاص من متغيرات السريعة، فلم تعد الاسرة كما كانت في الماضي نظراً لما تواجهه من تحديات داخلية أو خارجية أثرت بشكل كبير على البناء الأسري وطريقة التربية داخل الاسرة، وبما أن المجتمع الانساني في حالة من التغير وعدم الثبات على وتيرة واحدة، فإن الاسرة العربية التقليدية قد تعرضت لأثار عكسية نتيجة لعمليات التحديث والتغير الاجتماعي الذي حدث بالمجتمعات العربية، إذ لم ترافق هذه التغيرات عملية تنموية للموارد البشرية لمواكبة هذه التغيرات سريعة للحد من الاثار السلبية التي رافقت هذا التغير السريع في أدوار الاسرة العربية ومن بين مظاهر التغير التي حدثت انتشار ظاهرة السلوك العنيف داخل الاسر العربية، إذ كادت الاسرة أن تفقد هويتها ووظائفها الحيوية (عبدالله الفوزان ، ص12) لذلك فقد أهتم كثير من الباحثين بالأسرة لما لها من دور فعال في انحراف الافراد وانتشار السلوك العنيف وذلك لما تحمله الاسرة من أهمية كبيرة في عملية التربية للأفراد، فمن خلالها يتم غرس أنماطاً ونماذج في نفس الصغير وتتبلور ردود أفعاله تجاه التفكير والإحساس والقيم والمعايير (جمال محمد أبو شنب ، ص83) ففي دراسة قام بها العالمان "شو وماكاوي" عن الوضع الاسري لعدد من المنحرفين بلغ عددهم (8278) من نفس المنطقة السكنية، فوجدوا أن (42.1%) من المنحرفين جاءوا من أسر متصدعة وغير منضبطة بالمقارنة ب (37.1%) من غير المنحرفين (السيد رمضان، ص85)

ومن خلال ما سبق ذكره حول العوامل الاجتماعية المؤدية للاعتداء على الكوادر التربوية أو العنف في المؤسسة التربوية بشكل عام، يمكننا القول أن انتشار هذه الظاهرة هي مسؤولية جماعية الكل يتدخل بها سواء كانت الأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية أو المدرسة وأساليبها بطريقة التعليم واحتواء الطالب وتجنب ردة فعل طالب احياناً عندما يتعرض لنوع من المضايقة في الفضاء المدرسي، وأن ضعف الكوادر التربوية أو إدارات المدارس وضعف التواصل بين المدرسة وأولياء أمور الطلبة كذلك انعدام النظرة المستقبلية للطالب وولي امره مما يجعله يتهور ويسلك سلوك مخالف لما تتطلع له المؤسسة التربوية، والأهل يتحملون الجزء الأكبر في اختيار الرفاق لأبنائهم وخصوصاً اذا كانوا يعيشون في الأحياء الفقيرة أو التي تعاني من التهميش الحكومي (الأحياء العشوائية) فيمكن لرفاق السوء أن يكون لهم أثر كبير على تبني أبنائهم مجموعة من السلوكيات المنبوذة التي تنعكس سلباً على مستقبلهم وتعاملهم مع الآخرين في الفضاء المدرسي وغير المدرسي، وتقع عليهم مسؤولية كبيرة في متابعة أبنائهم في طريقة استخدامهم لوسائل التكنولوجيا الحديثة، أيضاً تقع على السلطة القضائية والسلطات الأمنية مسؤولية كبيرة في حماية الكوادر التربوية كونهم الساند القوي للمؤسسة التربوية، فعندما تكتفي الدولة بالتصريحات الاعلامية والاستنكارية دون ان تقوم بأجراء قانوني يردع المعتدي أو تقوم بفصل الطالب المعتدي ولا ترد للمعلم أو المدرس المعتدى عليه أي اعتبار لمكانته الاجتماعية أو شخصيته وعدم اخذ حقه من المعتدي عليه سوف يكون حافز معزز للآخرين بالاعتداء وعدم الاحترام للمعلم أو المدرس فمن أمن العقاب أساء الادب.



وهذا يدل على ان الذين يتمتعون برضا أو سكوت أهلهم على سوء تصرفاتهم يكونون أكثر مشاغبة وتحدي بالتعامل معهم داخل أسوار المدرسة ودائماً ما يميلون إلى النزعة العدوانية في تعاملهم مع معلمهم، ويفسر الباحث ذلك بتخلي أولياء الأمور عن مسؤوليتهم الاجتماعية اتجاه أبنائهم مما يشجعهم على اتخاذ سلوك لا يرضيه المجتمع، إذ أن المسؤولية الشخصية والدينية والاخلاقية والمسؤولية الوطنية والجماعية تحتم على الآباء أن يحسنوا تربية أبنائهم وذلك بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى المعنية بتربية الأجيال الناشئة، ذلك لأن تظافر الجهود بين الأسرة وباقي المؤسسات الاجتماعية تؤدي إلى إنشاء جيل يعمل على تحقيق الأهداف التي يسعى لها المجتمع مثل التوافق الاجتماعي وإشباع الحاجات النفسية والاجتماعية للأفراد من خلال هذا التوافق الذي جاء نتيجة لتظافر الجهود بشكل ايجابي.

ثانياً: المدرسة

تعد المدرسة المؤسسة التربوية الثانية بعد الاسرة في تنشئة الاجيال، والتي حولها المجتمع لإعداد الناشئة ليس من أجل اعداد الافراد للحياة الاجتماعية كما تذهب إليه الكثير من المدارس الاجتماعية والفلسفية، بل هي كما يقره أحد المتخصصين في الشؤون التربوية تعليم الحكمة والبحث عن الثقافة الإنسانية التي تجعل من الحقيقة الاجتماعية التي يعيشها الانسان في وسطه الاجتماعي حقيقته هو لأنها متولدة ونابعة من تجربته هو (Reboul , Olivier ، p.20-22). وتعد المدرسة بناء أساسي من أبنية المجتمع واعمده، أوجدها لتقوم بتربية أبنائه وتنشئتهم وصيغهم بصيغته مستظلة ومسترشدة بالفلسفة والنظم التي رسمها وحددها بدقة متناهية، تتأثر بكل كبيرة وصغيرة تجري في هذا المجتمع وتخضع للدوافع والمواقف السائدة فيه والمسيرة له، فهي تقوم بتنشئة الجيل الطالع على أسس رسمها المجتمع وهي بالتالي الأداة والآلة والمكان الذي بواسطته ينتقل الفرد من حياة التمرکز حول الذات إلى حياة التمرکز حول الجماعة، فهي الوسيلة التي يصبح من خلالها الفرد الإنسان إنساناً اجتماعياً وعضواً عاملاً وفاعلاً في المجتمع (ابراهيم ناصر ، ص72). فالمدرسة هي مؤسسة اجتماعية ضرورية تهدف الى ضمان عملية التواصل بين العائلة والدولة من أجل إعداد الأجيال الجديدة، ودمجها في إطار الحياة الاجتماعية (علي أسعد وطفة، ص16). كذلك تعد بأنها نظام معقد من السلوك المنظم والذي يهدف إلى تحقيق جملة من الوظائف في إطار النظام الاجتماعي القائم (علي أسعد وطفة، ص18).

أذاً فالمدرسة مؤسسة اجتماعية أساسية أوجدها المجتمع لغزارة التراث التراكمي المعرفي وتعبده، لتقوم بتنشئة أبنائه وتربيتهم تربية مقصودة، وصيغهم بصيغة مستندة إلى فلسفته ونظمه ومبادئه ومنسجمة معها ولهذه المؤسسة خصائصها ومميزاتها التي تميزها عن غيرها من المؤسسات المسؤولة عن تربية الاجيال، فالجو الاجتماعي السليم في المدرسة لا يكون إلا إذا بذلت جهود مقصودة من داخل المدرسة وخارجها لخلق مجتمع مدرسي وتنظيمات مدرسية على أحسن أسس تضمن تكافؤ الفرص أمام الجميع، ويتمثل الجو الاجتماعي في المدرسة في العلاقات المختلفة القائمة بين مجموع افراد المجتمع المدرسي من إداريين ومدرسين ومعلمين وطلبة، ومن يتصل بهؤلاء جميعاً من أولياء أمور الطلبة، ومع هذا كله فقد ينضم الطالب إلى مجموعة من الرفاق أو الاصدقاء المنحرفين أو غير الأسوياء من داخل مدرسته أو من خارجها ويشجعونه على السلوكيات العنيفة والمنحرفة داخل المدرسة ومن ضمنها تشجيعه على عدم السكوت عن المعلم اذا حاول معاقبته بسبب الإساءة أو الفوضى التي يقوم بها (محمود سعيد الخولي، ص69).

لذلك من الممكن أن تكون المدرسة سبباً من أسباب انحراف الأفراد مما قد يؤدي بهم إلى ممارسة كل أنواع العنف والاعتداء على الآخرين والممتلكات في المدرسة، وغير ذلك من ممارسة شتى أنواع السلوك المنحرف في المدرسة، فالمدرسة أحياناً تكون سبباً من اسباب التمرد والعصيان من الطلاب وذلك بسبب القيود التي تضعها على الطلاب والتي تتمثل في سلطة أوامر المدرسين ومدرء المدارس إذ من شأن ذلك أن يشعر الطلاب بالخضوع والاستسلام والنقص، والسلطة التي لا تقبل المناقشة وخصوصاً عندما



يكونون الطلبة في مرحلة المراهقة والتي يتأكد فيها إثبات الذات والرغبة في التمرد والعصيان (عبدالمجيد منصور وآخرون، ص75).

وهذا يدل على أن سبب انتشار مظاهر العنف في الوسط المدرسي يعود إلى انتشار ثقافة العنف في المجتمع، ولكون المجتمع العراقي يعد من المجتمعات التي عانت ولا زالت تعاني من أزمات وصراعات عنيفة لها أثر كبير في نفوس الافراد فهو مجتمع يميل نحو العنف وعدم تقبل الآخر، والمبادرة بالعراك على أبسط الأمور، ومن الشواهد الكبيرة على أن الفرد العراقي ذو نزعة عدوانية النزاعات العشائرية المستمرة في المجتمع العراقي خصوصاً في جنوب العراق الذي لا يكاد يخلو يوم من أيامه دون نزاع عشائري طاحن تستخدم فيه كل أنواع الأسلحة، لذلك من الطبيعي جداً أن تنتمي هذه النزاعات الروح العدوانية لدى النشأ خصوصاً فئة المراهقين منهم وسرعان ما يتم نقل هذه السلوكيات المكتسبة إلى الوسط المدرسي على شكل عراك بين الطلبة أنفسهم أو بصورة اعتداء على التربيين، كذلك أن عدم إعطاء الطلبة استحقاقهم من درجات أو التفريق بينهم وبين زملائهم داخل الصف يعد عامل مهم بأثارة النزعة العدوانية لدى الطالب اتجاه المعلم لأنه شعر بنوع من سلب الحقوق فيبادر بالمطالبة بحقه الذي يعتقد أنه سلب منه وفي كثير من الأحيان تتجول هذه المطالبة إلى اعتداء على من سلبه استحقاقه، كذلك تبين أن للعامل النفسي دور كبير في تنامي مظاهر العنف الموجه نحو المعلم، إذ أن كثير من الطلبة متقلب المزاج أو يعاني من أزمة نفسية تجعله في توتر مزمن وغير قادر على تحمل بعض الحالات التي يتعرض لها في المدرسة أو هو ضحية لعائلة تعاني من أزمات نفسية حادة تركت أثر كبير على نفسيته، بالإضافة الى أن للتحويلات السياسية التي شهدتها البلد وما صاحبها من انفتاح على العالم الخارجي دور كبير في تنامي مظاهر العنف الموجه نحو التربيين، نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي دون متابعة أو محاسبة، من قبل الجهات الأمنية. وكذلك ضعف العلاقة الاجتماعية التي تربط المعلم بالطالب تكون سبب أساسي بانتشار مظاهر العنف في المؤسسات التربوية، ومن يعتقدون أن سبب انتشار ظاهرة الاعتداء على الكوادر التربوية سببها ليس بالضرورة يكون ضعف العلاقة بين الطالب والمعلم، إنما هناك عوامل أخرى لها تأثير أكبر على انتشار هذه الظاهرة، مع ذلك نستطيع القول بأنه كلما اختلت العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسات التربوية كان لها مردود عكسي على المسيرة التربوية بصورة خاصة وعلى المجتمع بشكل عام. وكذلك حالة الحرمان والتمييز التي يتعرضون لها في المدرسة سواء من قبل المعلمين أو الإدارة المدرسية، ومن مظاهر هذا التمييز التي يتعرض لها الطلبة داخل الصف حرمانهم من المساعدة أو التقليل من درجاتهم عكس ما يحصل عليه زملائهم وما لهذه الحالات من أثر نفسي على الطلبة فهي تشعرهم بالانزعاج والتوتر المستمر بحيث يكونون مستعدين لتبني نزعة عدوانية اتجاه معلمهم.

بالإضافة الى قلة الخدمات المدرسية المقدمة للطلبة المتمثلة بالمقاعد النظيفة والكتب الجديدة والصفوف المرتبة لها دور كبير في تنامي ظاهرة الاعتداء على الكوادر التربوية، إذ أن عدم الاهتمام بالمؤسسات التربوية والحفاظ عليها من كل النواحي يجعلها عرضة لعدم الاحترام سواء من الطلبة أو أولياء الأمور، ولأن النظام التعليمي في العراق نظام مجاني فلا بد للدولة أن تقدم كل ما باستطاعتها للمؤسسة التربوية وذلك لزيادة ثقة الطلبة والكوادر وأولياء الأمور بهذه المؤسسة، فعندما يقوم الطالب أو ولي الأمر بشراء المستلزمات المدرسية، وعندما يقدم الطالب إلى مدرسة تعاني من أهمل شديد على مستوى الخدمات المقدمة من حدائق وساحات ومقاعد ومرافق صحية بالتأكيد ستقل ثقة هذا الطالب بهذه المؤسسة ويقل احترامه لها خصوصاً احترام لملاكاتها وبناها التحتية.

ومن الأمور التي تم ملاحظتها أنه كلما زادت الادارة المدرسية ضعفاً انتشرت مظاهر عدم الاحترام بين المعلمين والطلاب، وأن عدم الاحترام وعدم الخوف من الادارة يولد لدى الطلبة دافع قوي للاعتداء على المعلمين على أبسط الأمور، وأحياناً يكون بسبب خلاف على عدم تحضير الواجب أو التأخر في الدخول إلى الصف الدراسي.

ثالثاً: الأصدقاء



تعد جماعة الرفاق أو الاقران من الجماعات الاولى التي ينتظم فيها نشاط الفرد الاجتماعي، والتي تسهم في عملية نمائه الاجتماعي والنفسي والمعرفي، كما تشكل هذه الجماعة النافذة الاولى التي يتعرف من خلالها الاطفال على الحياة الاجتماعية وذلك بما تحققة للطفل من علاقات اجتماعية قائمة على التجانس والتكافؤ بين اعضائها، إذ يجري التفاعل بين الاطفال في إطار جماعة الاقران على خلاف ما يجري في إطار الأسرة التي تشكل بيئة اجتماعية قائمة على أساس التباين بين أعضائها فيما يتعلق بالعمر والدور والمركز، لذلك تعد جماعة الاقران بيئة اجتماعية مهمة في عملية الاتصال الاجتماعي الذي يقوم به الفرد خارج إطار الأسرة، إذ يعتقد الكثير من الناس أن وظيفة الرفاق مجرد نشاط يساعد الاطفال على اللهو والتسلية وقضاء أوقات الفراغ، ولكن علماء الاجتماع يبينون أهمية هذه الجماعات كأنظمة تربوية متكاملة من الناحية البنيوية والوظيفية، إذ تكون مكان مناسب لتوزيع الادوار وتعلم بعض السلوكيات (علي اسعد وطفة، ص161). لذلك الاصدقاء يعدون من الجماعات الاولى التي لها تأثير على شخصية الفرد بعد الأسرة وكما يقوي تأثير هذا الجماعة على الشخصية والتشابه والتجانس بين أفرادها من ناحية العمر والأهداف والميول والاتجاهات، وكل ذلك يؤدي الى تقوية وتعزيز قدراتها وتأثيرها على تشكيل سلوك الفرد، وقد وجد بعض الباحثين أن جماعة الرفاق قد تكون البديل للأسرة في بعض الأوقات وخصوصاً عند بعض الجانحين والمنحرفين، إذ أثبتت الدراسات أن احتمال الجنوح يتضاعف لو أن حدثاً استمر فترة طويلة مع الجماعة التي تشجع على السلوك المنحرف، أي اذا كان الوقت الذي يقضيه الفرد بين الجماعة أكثر من الوقت الذي يقضيه بين الأسرة سوف يكون ذو مردود عكسي عليه، ذلك أنه تحت تأثير الجماعة يقل التفكير المنطقي وتضعف عملية الضبط الذاتي التي تتحكم في العدوان ومن ثم تظهر جميع الاندفاعات العدوانية المكبوتة باتجاهات مختلفة (سعد المغربي، ص161). فالرفاق لهم أثر كبير على سلوك الفرد وخاصة في سن المراهقة ففي سن المراهقة يشعر بأنه منتبهاً إلى هذه الجماعة لأنهم من جيل واحد ولهم نفس الحاجات والأفكار والرغبات، وفيها يستطيع إثبات ذاته، وفيها يشعر بالأمان، فيقوم بتقليدهم ويسايرهم في تصرفاتهم وسلوكهم، وبالتالي فمن الممكن أن يتخذ الفرد سلوكاً عدوانياً ويتسم بالعنف اذا كانت مجموعة الاصدقاء منحرفة، في محاولة منه للشعور بالانتماء لجماعة معينة وكسب رضاهم، وخصوصاً اذا كانت التنشئة الاسرية تتسم بالتشدد والقسوة والاهمال أو النبذ بين الاصدقاء، فغالباً ما يختار الأفراد الرفاق الذين يكون سلوكهم عدواني، إذ أكد باندورا بأن الأفراد يتأثرون عادة بقوة الافعال والكلمات للأفراد المحيطين بهم، وأن لديهم استعداد عالياً لتغيير اتجاهاتهم ومشاعرهم أو سلوكهم نتيجة للتأثير الاجتماعي الذي يتعرضون له من الآخرين (علاء جابر السيد عبود، ص150). وفي عرضنا لأهمية الرفاق في الحياة الاجتماعية نرى "جابريل تارد" قد أهتم بدراسة الشخصيات الانسانية من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي في إطار ومحتوى نفسي خالص يتمثل في المعتقدات والرغبات المشتركة التي توجد لدى أفراد الجماعة، إذ يرى تارد بأن عملية المحاكات والتقليد لها تأثير مباشر على شخصية الافراد وسلوكهم العام، ومعنى ذلك أن كل الظواهر الاجتماعية إنما ترجع بصفة نهائية إلى العلاقة بين شخصين يمارس احدهما تأثيراً عقلياً على الآخر، بل إن المجتمع كما يعتقد تارد يأخذ بالظهور حينما يتجه الفرد نحو جعل سلوكه على نمط سلوك الآخرين، إذ يقوم بتكرار السلوكيات الشائعة داخل الجماعة، ويرى تارد أن كل جماعة يوجد فيها شخص ما يكون نموذجاً للآخرين يقومون بتقليد سلوكه ومحاكات ما يقوم به من تصرف وخصوصاً اذا كان هذا التصرف يتسم بالعنف والقسوة فإن الجماعة سوف تتأثر به وتتخذ طابع العنف في حياتها الاجتماعية (أفراح جاسم محمد، ص51).

رابعاً: البيئة المحلية والدخل المادي

مكان السكن والحالة الاقتصادية دوراً مهماً في تشكيل شخصية الفرد الاجتماعية، إذ يعد الحي السكني الذي تتوفر فيه قيم مجتمعية وخدمات لتغذية هذه القيم، وإشباع الحاجات والرغبات حياً سكنياً سوياً ويهي للفرد جواً يكسبه الشعور باحترام القانون والضوابط ويبعده عن السلوكيات المنحرفة، ومنها السلوك العدواني.



فكثير من الدراسات قد ربطت بين طبيعة الحي السكني وأثره على سلوك الساكنين فيه، وقد كانت دراسة (شو) من أهم الدراسات في هذا الصدد ذلك لأن (شو) درس تأثير الحي على خمسة أشقاء كانوا معروفين بتاريخهم الإجرامي، وقد وصف (شو) الحي الذي سكنوا به هؤلاء المجرمين بأنه منطقة توافرت فيها أسباب عدم التنظيم الاجتماعي وتشجيع السلوك الإجرامي من خلال احترام المجرم، وإضفاء طابع الرجولة والبطولة عليه مما جعل هذا الحي بيئة متصدعة أنتجت هؤلاء المنحرفين (عدنان الدوري، ص298). أذ من الممكن تصنيف الأحياء والأماكن السكنية التي غالباً ما تكون مصدراً لإنتاج الافراد ذوي السلوك المنحرف والعنيف إلى (إبراهيم عبدالرحمن الطخيس، ص137).

- الحي المزدهم بسكانه الفقراء، والذي تنتشر فيه مظاهر عدم الانضباط.
- الحي الفقير جداً، الذي تكون فيه السرقات البسيطة جزءاً من حياة الناس اليومية.
- الحي المغلق طبيعياً، والذي توجد به حواجز طبيعية إذ تمنع سكانه من التواصل مع الأحياء الأخرى.
- الحي الذي يغلب على سكانه الأقليات المتميزة.
- الحي الذي تكثر فيه جرائم الابتزاز والتحرش الجنسي.
- الحي النائي، وهذا في كثير من الأحيان يكون في مناطق تمثل ملجأً مميز لاختفاء المجرمين.
- الحي العشوائي الذي يتم أنشائه بجانب المدن الكبيرة ويتسم بنسب سكانية كبيرة إذ يصعب السيطرة عليها.

لذلك تعد مشاكل البيئة السكنية التي تمارس ضغوطاً كبيرة على الافراد مثل الاكتظاظ السكاني، الخدمات السيئة، زيادة عدد السكان في مساحة ضيقة من الارض، بالإضافة إلى ذلك ما تتسبب به من إحباط للفرد، لأنه لا يستطيع تحقيق ذاته وعدم النجاح، ذلك الاحباط المتكرر يثير الشعور بالعدوان وإذا وجدت ظروف معينة، فقد يتفجر العدوان في شكل أعمال عنف يمتد بعضها إلى القريبين من الشخص.

ويتبين مما سبق أن للحي السكني وبيئته الاجتماعية دور كبير في تنمية بعض السلوكيات العنيفة والغير مرحب بها اجتماعياً، وذلك مما يسودها من تقاليد وعادات وسلوكيات تشجع على السلوك العدواني، إذ يتم إشباع الأفراد وخصوصاً المراهقين منهم ببعض المفاهيم والأقوال التي تحثهم على أن يكونوا عنيفين وعدوانيين، هذا مما لا ينسجم مع تطلعات العملية التربوية في العراق التي تسعى إلى تهذيب الاجيال الفتية من أجل أن يتم إنشاء مجتمع يؤمن بقيم الاحترام والتسامح.(رافد فرحان داود، ص96).

أن السكن في المناطق الفقيرة أو العشوائية سيكون مسكناً متواضعاً أو فقيراً، يفقر إلى أبسط الخدمات وتنعقد فيه كل وسائل الراحة والترفيه وبالتالي سيكون لهذا المسكن تأثيراً مباشراً على سلوك ساكنيه، ففي دراسة أجراها "مصطفى عمر التير" عن العلاقة بين نمط السكن وأشكال العنف والعدوان، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أعلى النسب المئوية كانت من نصيب العوائل التي تسكن في منزل شعبي (عربي) (45.5%) إذ جاءت في خانة العنف العالي، في حين جاءت أقل النسب المئوية للذين يسكنون في شقق (مصطفى عمر التير، ص112).

لا يخفى على أحد أن الحالة الاقتصادية للأسرة لها تأثير كبير على عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد، ذلك لأن مسألة التنشئة ترتبط بالمستوى المعاشي للأسرة، وكيفية توزيع الدخل العام بين الأسر، فكلما كانت الاسرة أكثر فقراً كلما قل اهتمامها بالتربية، بمعنى يكون جل اهتمامها هو توفير لقمة العيش بشتى الطرق حتى وأن اضطرت لإخراج الاطفال للعمل في أماكن يخطر تواجدهم فيها، لأنها تشكل تهديد على حياتهم وعلى عملية التنشئة التي يحصلون عليها. ومن خلال ما ذكر يرى الباحث أن للوضع الاقتصادي دور كبير في انتشار السلوك العنيف في مجتمعنا، أذ أن الكثير من الأسر وبسبب وضعها الاقتصادي الضعيف تقوم بأرسال أبنائها لسوق العمل بعد رجوعهم من مدرستهم، وهناك يتعلمون بعض السلوكيات الغير مرغوبة مثل الألفاظ الخادشة للحياء والسب والشتم أو بعض طرق الاعتداء على الاشخاص والممتلكات



فتتكون لديهم رؤى بأنهم كلما كانوا عنيفين زاد احترامهم بين أقرانهم والمحيطين بهم، وبعدها ينقلون هذه التصرفات الى مدارسهم على شكل اعتداء على زملائهم أو معلمهم بالصف. ومما تقدم يرى الباحث بأن الأفراد يتأثرون بالبيئة السكنية التي يعيشون فيها، وهذا يبدو واضحاً في مجتمعنا العراقي الذي يعاني الكثير من سكانه من العيش في المناطق العشوائية التي زادت بشكل كبير بعد الغزو الامريكي الذي غير نظام الحكم في العراق سنة 2003، إذ تعاني هذه المناطق من الاهمال وانعدام كل أشكال الخدمات والبنى التحتية مما يترك أثراً كبيراً على نفسية القاطنين في هذه الاحياء العشوائية.

خامساً: التكنولوجيا الحديثة

● الإعلام

يعد الإعلام في عصرنا الحاضر القوة الأكثر تأثيراً في حياتنا بسبب التطور والتقدم التكنولوجي، ولكن هذه التكنولوجيا ورغم قوتها وفعلها المؤثر وقدرتها على تسهيل الحياة الإنسان وشؤونها، فأنها جلبت معها الآفات والكوارث والمآسي النفسية والاجتماعية والتربوية والتغير القيمي، فالظواهر التي كانت تتميز بها الشعوب، وتمثل خاصية تتصف بها دون غيرها باتت اليوم سهلة الانتقال بفعل التحديث السريع الذي حدث في وسائل الاعلام وجعل العالم يصبح شبه قرية صغيرة، إذ أضحت وسائل الاعلام المتمثلة بالإذاعة والتلفزيون والقنوات الفضائية تلعب دور كبير في عملية التنشئة الاجتماعية جانباً إلى جنب الأسرة والمدرسة، وذلك نتيجة لانتشارها الواسع بحيث أصبحت وسائل الاعلام موجودة في كل بيت فلا يخلو بيت منها وخصوصاً المرئية المتمثلة بالتلفزيون، أذ للوهلة الأولى يعتقد بأن هذه الوسائل تبث برامجها من أجل التسلية والترفيه، لكن في حقيقة الأمر أن هذه البرامج والافلام لها تأثير مباشر في تكوين شخصية بعض الافراد. ففي دراسة أجرتها منظمة اليونسكو كان الغرض منها التعرف على تأثير الأعلام المرئي المتمثل بالسينما والتلفزيون في تكوين مواقف الاطفال والمراهقين، وكانت النتائج بالشكل التالي (عادل عبدالعال، ص27).

- أن المشاهد التلفزيونية ذات طابع عنيف تقوي نزعة العنف لدى الاطفال ودفعتهم لإخراجها ضد الآخرين وأن كثير من ذوي المزاج العدواني ينجذبون نحو البرامج الأكثر عنفاً.
- أن علاقة الطفل مع اصدقائه تسهم في تحديد نوع البرامج التي يتابعها بالتلفزيون وتكون لديه ردة فعل نحو البرامج العنيفة، فالطفل الذي لا يحظى باحترام بين اقرانه يعوض هذا الاحترام بالحياة الخيالية التي يستلهمها من المشاهد التلفزيونية، إذ يقوم بتقليد بعض الشخصيات التلفزيونية لكي يظهر أمام أقرانه بشكل ايجابي.

وعلى الرغم من وجود اختلاف في كثير من الدراسات والبحوث في مدى تأثير وسائل الإعلام في سلوك العنف لدى الأفراد بشكل عام والعنف ضد الكوادر التربوية بشكل خاص ، إلا إن الرأي الراجح والذي يكاد يتفق عليه معظم الباحثين هو القائل " إن وسائل الإعلام تؤدي دوراً خطيراً في نقل صور العنف بأشكالها المختلفة من كل بقاع العالم ، فالعنف أصبح اليوم القاسم المشترك فيما يُعرض في وسائل الإعلام بدءاً من برامج الأطفال إلى البرامج الرياضية والأخبار والمسلسلات والأفلام والألعاب " (وعد إبراهيم الأمير ، ص4) . ولا يخفى على احد بأن " العنف لا يورث لأنه سلوك مكتسب يتعلمه الفرد خلال حياته مع الآخرين ، ومن الوسائل التعليمية التي يكتسب بها الفرد السلوك العنيف هي وسائل الإعلام إذ إن " لها ابلغ الأثر في نفسية الفرد ، إذ قد يكتسب معايير وتقاليده سلوكية جديدة تنغرس في حياته وتساهم في تشكيل شخصيته المستقبلية بشكل ايجابي أو سلبي "

أن العنف في وسائل الاعلام هو عنف رمزي وأن التحليل الدقيق لهذه القضية يسمح لنا بالقول أن الوسائل السمعية والبصرية كالإذاعة والتلفزيون تمكن المرء من بلورة نواياه وطموحاته النفسية والاجتماعية إذ تصبح هذه الوسائل تمثيلاً رمزياً تجد فيه القوى النفسية مخرجاً ومنفذاً يشفي كوامن الغرائز العنيفة في داخل الذات البشرية، وتعد هذه الفكرة فكرة قديمة أول من تحدث بها ارسطو الذي قال: " بأن التمثيل يشخص نوايا المتفرج الذي يصبح بغنى عن القيام بالدور بصفة فعلية، هنا يتبين بأن



التفاعل بين الاعلام والعنف قائم عضوياً وأن تحليل قضية العنف في عصرنا الحاضر يؤدينا بالضرورة إلى تحليل أهداف الاعلام التي يجب أن توجه بما يتماشى مع طموحات الانسان وبعيداً عن بث ما هو غير مرغوب" (محسن حمدي، ص221).

وفي دراسة أجراها "بيركوفيتز" على جمهور من الطلبة، ويتضح منها أن الفلم العنيف يزيد عدوانية السلوك إذا كان الافراد محبطين من قبل، أي أن لديهم الاستعداد المسبق للغضب والعدوانية، وقد قام بيركوفيتز بوضع مخطط يوضح العملية بشكل تسلسلي:

إحباط (حرمان) + فلم عنيف = سلوك عدواني:

ويكون السلوك الناتج عن ذلك أكثر عدوانية مما في حالة عرض فلم محايد أو في حالة عدم عرض أي فلم، أو عندما لا يكون الأفراد يعانون من الحرمان المسبق (أندريه جلوكسمان، ص56). أن القضية التي نحن بصدددها هي شرح مدى قوة الصورة وتأثيرها في التساؤل عما إذا كان يتعين الفصل فصلاً جذرياً بين آثار المشاهدة وبين الآثار السمعية أو آثار القراءة، إذ أكد الكثير من الباحثين أن للصورة أثر كبير على السلوك أكبر من الأثر الذي تتركه الوسائل السمعية أو المقروء.

ويؤكد الدكتور " عدنان الدوري "في كتابه الموسوم " أثر برامج العنف والجريمة على الناشئة " إن هناك حقيقتين لا مجال لإنكارهما اليوم وهما إن وسائل الإعلام وفي مقدمتها السينما والتلفزيون والإذاعة تفيض بمشاهد العنف ، وإن الناس في غالبية المجتمعات صارت تلتهم هذه المشاهد بشغف ، والواقع إن بعض الأشياء تصبح جزء من الحياة اليومية ، والحقيقة الثانية هي إن وسائل الإعلام تساعد على الاعتقاد بأن القسوة هي الأسلوب الاعتيادي للتعامل مع الآخرين في الكثير من العلاقات والمواقف الاجتماعية ، إذ إن عرض المشاهد العنيفة والإجرامية قد تشجع على ظهور وشيوع السلوك اللااجتماعي وعلى تنمية بعض القيم المتصلة بالعنف " (عدنان الدوري ، ص ص 13 – 15)

فقد أشار تقرير لهيئة الأمم المتحدة في مؤتمرها الخامس لمكافحة الجريمة، أن العنف قد أخذ اليوم شكل اللغة للتعبير عن بعض القيم السلوكية، ولذلك يصبح مثل هذا السلوك العنيف سلوكاً مقبولاً ومرغوباً لدى الافراد (سامية سليمان رزق، 16). وهو ما يمكن أن نطلق عليه مشروعية السلوك العدواني، أي قبول العنف وخلق الجو الاجتماعي لتسامح الاطفال ازاء اساليبه وأنماطه حتى أصبح الكثيرون منهم يستخدمون كلمات مثل القتل والموت والتدمير في مجمل سياق الهزل والمزاح، بل صارت مثل هذه المفردات اللغوية تحتل جزءاً كبيراً من الاستعمالات الدارجة والمخاطبة اليومية، ويكفي مشاهدتنا للأطفال وقت الخروج من المدارس أو في أماكن تجمعهم لنرى كيف أن ظاهرة العنف أصبحت سائدة بينهم، وهذا الامر يجعلنا نرى كيف ان معدلات العنف لدى الاطفال تزداد كلما كان مضمون مآثرته الوسائل الاعلامية يروج لأنواع من القيم والسلوك العنيف

● الألعاب الالكترونية والرسوم المتحركة

فقد أشارت الكثير من الابحاث إلى وجود علاقة قوية بين العاب الفيديو العنيفة والسلوك العدواني، ففي دراسة قام بها فريق بحثي من قسم الاقتصاد بجامعة سيتي في لندن (City University London) أظهرت أن الفئة العمرية من 8 إلى 18 عام هم أكثر فئة معتادة على ممارسة هذه الألعاب، وأن هذه الألعاب لها تأثير مباشر على سلوك هؤلاء، وتم تحديد عاملين بصفتها مؤشراً على درجة ممارسة العنف، العامل الأول هو ممارسة العنف الفعلي أو اللفظي والسلوك العدائي تجاه الأشخاص، والعامل الآخر هو انتهاج سلوك تحطيمي للممتلكات أو الأشياء، وبينت هذا الدراسة بأن هذه الألعاب تثير الغضب لدى الأطفال وقت لعبها وتشجع على العنف . ومن هذه الالعاب التي تنمي مظاهر العنف لدى الاطفال والمراهقين لعبة (البوجي) التي انتشرت بشكل هائل أبان الحظر الوبائي وبعد الحظر، إذ تعد هذه اللعبة من الالعاب العنيفة التي يتجسد فيها دور اللاعب بالعالم الافتراضي وكأنه يشترك مع بقية الفريق بالحياة الواقعية من ناحية طلب المساعدة والقتل المباشر للآخرين مستخدماً كل أنواع الأسلحة إذ كلما قتل عدداً من الخصوم يشعر بأنه بطل خارق من المستحيل أن يهزم، وقد أثرت هذه اللعبة على سلوك الكثير من الافراد وخصوصاً فئة المراهقين، وأن طريقة الفعل الإجرامي الذي حدث في نيوزيلندا بواسطة المجرم (برينتون تارانت) والذي تسبب بقتل 49 مصلياً مسلماً، يوحي بأن المجرم كان متأثر بلعبة البوجي، لذلك



كان أكثر شيء لافت في الفيديو الذي شاهده الملايين هو نسبة تشابه مشاهد تنفيذ الجريمة ولعبة "PUBG" الشهيرة بداية من لحظة فتح الصندوق الخلفي للسيارة إلى آخر مراحل تنفيذ الجريمة، فقد عمد المجرم على تصوير الغالونات الحمراء في صندوق السيارة، ثم تعمد أن يصور مقدمة سلاحه لتبدو الصورة كما في اللعبة تماماً، أيضاً كانت عملية تبديل مخزن الذخيرة وإطلاق النار تشبه تلك الموجودة في لعبة البوغي (جريدة سبوتنيك الموقع الإلكتروني).

سادساً: القانون الوضعي

يُعد وجود القانون نتيجة حتمية وضرورة لحياة الإنسان في الجماعة، فالإنسان يأنس بالعيش المشترك مع جماعة معينة، كما انه في الوقت نفسه يحمل ميولاً فطرية تدفعه إلى إشباع حاجاته الأساسية حتى إذا كانت هذه الحاجات تتعارض مع مصلحة الآخرين من أفراد الجماعة، ومثل هذا يقتضي أقرار مجموعة من القواعد والأحكام القانونية التي ترسم طريق التعامل الاجتماعي وتنظيم العلاقات فيما بينهم، حتى يلتزموا بها ولا ينحرفوا عنها مما يؤدي إلى تنظيم العيش في المجتمع وتحقيق التعايش السلمي بين أعضائها، وبذلك أصبح القانون " وسيلة الضبط الاجتماعي المكتوبة التي تتولاها الهيئات التشريعية في المجتمع

القانون بالمعنى العام هو مجموعة من القواعد الملزمة التي تنظم الروابط الاجتماعية، والتي تقسر الدولة الناس على اتباعها ولو بالقوة عند الضرورة (عبدالرزاق أحمد السنهوري، ص 4). نظام إلزامي معياري يؤسس تطبيقه على قاعدة أساسية مشترطة موضوعة بحكم الواقع في دستور نافذ بوجه الأجمال وبالتالي يقتضي أن تتوافق القواعد القانونية الموضوعة طبقاً للدستور ويكون لها فاعلية وتأثير اجتماعي من غير أن تجافي العدالة مجموعة من القواعد الموضوعة طبقاً لأحكام الدستور، والتي تنطوي على الحد الأدنى من التأثيرات الاجتماعية أو الفاعلية أو إمكانية التأثير الاجتماعي، والتي لا تجافي العدالة مجافاة مطلقة (روبرت ألكسي، ص 45).

وبالرغم من أن القانون العراقي حدد العقوبات التي يتلقاها المعتدي عندما يقوم بالاعتداء على الآخرين، فأنا نشهد تزايد مستمر بالحالات التي تنتهك المواد القانونية التي تعاقب من يخترقها، أذ تعد العقوبة هي الجزاء الذي يوقع بأسم المجتمع تنفيذاً لحكم قضائي على من يثبت عليه مسؤولية عن الاعتداء، فالعقوبة هي الجزاء الذي يهدف إلى الحد من مظاهر الاعتداء على الآخرين والايقاف بوجه من يتمردون على المجتمع ومن تكرر كل مظاهر الانحراف، فقد نصت المادة (414) من قانون العقوبات العراقي على ما يأتي (إذا توافر في الاعتداء المذكور في المادتين 413,412 إحدى الحالات الآتية عد ذلك ظرفاً مشدداً) الوقائع العراقية، ص 24).

أما بما يخص قانون العقوبات العراقي الذي يحمي الكوادر التربوية فقد جاء بالنص التالي.

بناء على ما أقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (أولاً) من المادة (61) والبند (ثالثاً) من المادة (73) من الدستور العراقي، رقم القانون (8) لسنة 2018، قانون حماية المعلمين والمدرسين والمرشدين التربويين (الوقائع العراقية، ص 25).

نستدل من ذلك أن القسوة التي يتعرض لها الطالب أحياناً تكون معزز قوي يدفع الطلبة للاعتداء على معلمهم، خاصة وأن القساوة الشديدة من المعلمين تولد نوع من ردة الفعل العنيفة ضدهم، أما بالنسبة لقانون العقوبات العراقي بهذا الشأن فقد نصت المادة (41/1) من قانون العقوبات العراقي النافذ المرقم 111 لسنة 1969 على التالي: لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون ويعتبر استعمالاً للحق: تأديب الزوج لزوجته وتأديب الآباء والمعلمين ومن في حكمهم الاولاد في حدود ما هو مقرر شرعاً أو قانوناً أو عرفاً (قانون العقوبات العراقي، لسنة 1969، المادة 41) يتضح من المادة (41) الفقرة (1) أن قانون العقوبات العراقي قد اعطى الحق للمعلمين بتأديب الطلبة المشاغبين وذلك وفقاً ما مقرر شرعاً وقانوناً وعرفاً،



سابعاً: . الحرب وانتشار العنف

تُعد الحرب احد اكبر الأخطار التي تُهدد المجتمعات الإنسانية وتزعزع كيائها واستقرارها لما لها من نتائج سلبية وعميقة في حياة المجتمعات سواء كان ذلك في مدة الحرب أم فيما بعدها ، إذ تترك آثاراً سلبية على كل جوانب الحياة الاجتماعية وتبقى بصماتها واضحة حتى بعد سنين طويلة على قيامها ، إذ إنها لا تُخلف ورائها إلا ذكريات القتل والدمار فقط بل الأخطر من ذلك إنها تُخلخل البناء الاجتماعي وتُحدث فيه فجوات عميقة يصعب تجاوزها بسهولة ؛ الأمر الذي ينعكس على حياة أبناء المجتمع سلباً من خلال زيادة المشاكل التي يُعانون منها وصعوبة تجاوزها بسبب الظروف غير الطبيعية التي ألّمت بمجتمعهم ومن صورها السلوك العنيف .

إذ إن " الحرب تؤثر في أبناء المجتمع وفي أحكامهم حول قواعدهم القيمية وعاداتهم وتقاليدهم ، إذ قد تؤدي الحرب إلى عنف وعدوانية منفجرة أو هروب في التحلل السلوكي والخلقي ، أي انه يوجد حالة تشكل خطراً جدياً على التوازن النفسي والتكيف الاجتماعي وعلى التوجه نحو المستقبل " (دلال ملحس استيته ، ص 218). ومما لا شك فيه إن ظروف الحرب قد تفرض نفسها على الغالبية التي عاشت حالات القهر الاجتماعي والاقتصادي ، الثقافي والسياسي ؛ الأمر الذي يُشكل مناخاً خاصاً وعملاً لنمو العنف الأسري والاجتماعي ويكرسه على الصعيد الاجتماعي والمجتمعي ويكتسب صفة الموافقة عليه .

ويؤكد هذا الرأي الدكتور " جليل وديع شكور " في كتابه الموسوم " أمراض المجتمع " ، " إذ قد تؤدي الحرب إلى شعور الفرد بأنه مُهدد بخطر الموت المحتمل في كل حين ، مما يدفعه ليكون أقل تقيداً بمعايير المجتمع ومن ثم يُسول لنفسه أن تمارس اشباعاتها حتى وإن كانت مخالفة للأعراف والقوانين ، مما يوقعها في أحضان المرض الاجتماعي مؤدياً إلى اضطراب السلوك الاجتماعي العام وينتقل السلوك المرفوض بين الناس في مجتمع مريض كالعنف إلى أن تصبح أخطائه واقعاً يكتسب صفة الموافقة عليه من قبل العديد من أبناء المجتمع ممارسةً أو سكوتاً عليه " . (د. جليل وديع شكور ، ص 38) فخطورة الحرب لا تكمن في الخسائر المادية التي تُخلفها أو في خسائر الأرواح فقط بل هناك مسألة مهمة وهي فقدان الأمن الاجتماعي الذي من الواجب على المجتمع توفيره لأفراده، إذ يعيش الفرد العراقي اليوم في عالم عنيف في ممارساته السياسية وصراعه العقائدي وعنيف في حلوله لمعضلات التفاهم اليومي الصعب بين الأجيال المتباينة، ثم هو عنيف بما يقدمه من خدمات وإمكانيات للإنسان العادي وما يُصاحب عنف الحرب من قسوة متمثلة بصوت الانفجارات وأزيز الطائرات ودققة المكنائ (الدبابات) ، وقد ساعدت هذه الظروف على ظهور سلوكيات سلبية وجرائم لم يألّفها مجتمعنا من قبل أو لم تكن بهذه الحرية ، وكان من أبرزها سرقة السيارات ، التهريب ، تزيف العملة ، غش المواد الغذائية ، السلب ، النهب والسطو المسلح كذلك ازدادت مشكلة لم تكن مألوفة من قبل وهي مشكلة العنف بأشكاله المختلفة سواء العنف ضد المرأة ، ضد الأطفال ، ضد الممتلكات وضد الآخرين . (أفراح جاسم محمد، ص 132) فقد " أصبح من الطبيعي أن نلاحظ مشاجرات الأفراد داخل المنزل ، استعمالهم للألفاظ العنيفة أو استعمال العصي أو الأدوات الجارحة في تلك المشاجرات ، وكذلك يمكن ملاحظة المشاجرات في المدارس وتخريبهم للأثاث المدرسي أو الممتلكات العامة ، فضلاً عن ممارسة العنف في سوق العمل ولأتفه الأسباب " . (وعد إبراهيم الأمير، ص 98) إذ أوجدت الحرب قيم ومعايير جديدة تقوم على الفردية والتمركز حول الذات ، مما نتج مجالاً عريضاً أمام تفشي السلوك العنيف واستباحة القانون ، " إذ إن تلك الأوضاع تلقي بتأثيرها في عمل انساق المجتمع مؤدية إلى حدوث تغيرات تنعكس على مختلف جوانب الحياة للأفراد ، ولا يمكن أن نستثني القيم من هذا التغير فقد سادت المجتمع قيماً فوضوية " . (إيناس صادق علوان، ص 55) وهذا يؤكد الأثر الخطير للحرب على المجتمع وأبنائه صغاراً وكباراً ، نساءً ورجالاً ، فقد أضفت سمة العنف على المجتمع ككل ، إذ كان لعسكرة الجماهير والحروب المستمرة التي شهدتها العراق وسقوط الموصل وبعض المحافظات الغربية بيد تنظيم داعش الإرهابي آثاراً مدمرة في نفسية الفرد العراقي ، مما نتج عن ذلك خلخلة واضحة في توازن الحياة الأسرية لدى الأفراد ، مما انطوى بدوره على عدوانية ناجمة عن الضغوط التي خلفتها الحرب في نفسياتهم واتجاهاتهم وقيمهم.



لذا يؤثر العنف في أمن وسلامة المجتمع ، وهذا يحدث نتيجةً للتفكك وغياب سلطة الأبوين على الأبناء وانشغالهم بالعنف وتناقض علاقاتهم بالأبناء وضعف الضبط الأسري .
ويؤكد هذا الرأي الأستاذ " عبد السلام الدويبي " في دراسة استطلاعية قام بها عن الأحداث الجانحين ، " إن نسبة مرتفعة من الأحداث الجانحين في المؤسسات الإصلاحية يأتون من أسر يسود فيها طابع العنف في العلاقات بين الآباء والأبناء ، إذ يميل آباء هذه المجموعة إلى معاقبتهم بالضرب المبرح والتوبيخ اللاذع ، كما إن نسبة منهم أشارت إلى إن العلاقات بين الآباء والأمهات علاقة مضطربة يسودها النزاع والخلافات وغالباً ما يلجأ الزوج إلى ضرب زوجته حتى بحضور أبنائه " .(عبد السلام بشير الدويبي، ص 8)

استنتاجات البحث:

1- نستنتج من ذلك أن الغالبية الكبرى من الكوادر التربوية يؤمنون بأن عدم المسائلة القانونية للمعتدي تساعد في تنامي ظاهرة الاعتداء على التربويين، وذلك طبقاً لمقولة (من أمن العقاب أساء الأدب)، لأن القانون يتمتع بتأثير كبير على الأفراد والجماعات، إذ أن امتناع القانون عن ممارسة دوره في ردع المعتدين كان له أثر كبير على تنامي هذه الظاهرة، وبما أن القانون وضع لتهديب بعض السلوكيات عند الافراد لابد أن يطبق على كل الفئات الاجتماعية دون تحيز أي الكل يخضع للقانون على حدٍ ومن ضمنهم الطلبة وأولياء الأمور عندما يقومون بتجاوز الحدود القانونية المسموح بها كالاعتداء على الكوادر التربوية.

2- نستنتج أن أكثر المدارس انتشاراً للعنف الموجه ضد التربويين هي المدارس الحضرية، لذلك لابد من إجراءات مكثفة ودراسات أوسع لمعرفة لماذا تنتشر هذه المظاهر في المدارس الحضرية أكثر من المدارس الريفية والأهلية، كذلك أظهرت نتائج هذا الجدول أن نسبة قليلة جداً من وحدات العينة يرون أن المدارس الأهلية أقل انتشاراً للعنف، وهنا لابد للإشارة حول سبب عدم انتشار مظاهر العنف في المدارس الأهلية، هل هي أسباب انضباطية تتبعها المدرسة، أم هناك أسباب أخرى.

3- يمكن ان نستنتج أن تهميش بعض الدروس التي تهذب شخصية الطالب لها دور في تنامي مظاهر العنف المدرسي وخصوصاً ظاهرة الاعتداء على الكوادر التربوية، لأنها دروس ذات أثر ايجابية في نفوس الطلبة فهي قبل كل شيء تقرب المعلم من المتعلم، إذ خلال درس الأخلاقية يقوم المعلم بزرع القيم الايجابية في نفوس الطلبة كالاحترام والحب ونبذ كل ما هو سلبي.

4- يلاحظ أن للأحياء العشوائية دور كبير في تبني بعض الطلبة لسلوكيات العدائية نتيجة للتوتر والحرمان الذي يعانون وهذه السلوكيات تتخالف مع قواعد الانضباط المدرسي، ومن المعلوم أن غالبية من يسكنون في الاحياء العشوائية هم من الأسر المعوزة مادياً أي غير قادرة على العيش في الاحياء النظامية أو الحضرية، وأن لهذه الاحياء العشوائية أثر كبير على عملية التنشئة الاجتماعية والاسرية التي يحصل عليها النشأ، حيث تزدهر في هذه الاحياء أساليب التنشئة الاجتماعية التقليدية المتمثلة بالحرمان والقهر والقسوة والاهمال والطرود المتكرر من المنزل، وأن هذه الأساليب التربوية تعد من أهم العوامل التي قد تقود النشأ الى تبني بعض السلوكيات الانحرافية والعدوانية والتي سرعان ما ينقلها الى الوسط المدرسي كاعتداء على الزملاء أو اعتداء على التربويين وفي كثير من الاحيان يكون الاعتداء على البنى التحتية للمؤسسة كتحطيم الببيان أو النوافذ وصولاً إلى حرق بعض أجزاء المدرسة.

5- نستنتج بأن ممارسته الطالب بعض الاعمال التجارية أو الحرفية لها تأثير على سلوكه المدرسي، إذ أنه في كثير من الأحيان ينقل بعض السلوكيات التي يتعلمها من مكان عمله إلى مدرسته وهي سلوكيات لا تنطبق مع القوانين الانضباطية للمدرسية، لذلك دُمناً يقع في مشاكل مع الكادر التربوي والادارة، إذ تعد ظاهرة عمل الطلبة بعد الدوام من الظواهر الخطيرة التي تعاني منها أغلب المجتمعات، حيث أنها تعرض الطالب للحرمان من أبسط حقوقه التي لابد أن يتمتع بها حاله حال أقرانه من الطلبة الآخرين، وأن عمل



الطلبة له أثر سلبي كبير يشمل جميع جوانب شخصية الطالب، ومن هذه الجوانب السلبية تعلم الطالب بعض السلوكيات العنيفة من مكان العمل الذي يعمل فيه كأن يكون سوق مفتوح أو ورشة فيها مجموعة من الأشخاص كل شخص منهم يحمل قيم وثقافة تختلف عن الآخر.

6- نستنتج بأن هناك دور كبير لوسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في تبني بعض الطلبة للسلوكيات العدوانية، فهم قد يتأثرون بما تنشره هذه المواقع والقنوات من مشاهد ذات طابع يتسم بالعدوانية والعنف، إذ تحتل وسائل الإعلام الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي مكانة كبرى في المجتمع فهي بمثابة ركيزة من ركائزه، ولا يمكن لأي مجتمع أن يستغني عنها فهي تعرض الرأي العام وتلبي احتياجاته ومطالبه ولها دور لا يغفل في إعادة تأهيل أي مجتمع، لكن لكي تؤدي دورها بالصورة المطلوبة وعلى أحسن وجه لا بد أن تركز أكثر على الجوانب الإيجابية والابتعاد عن الجوانب السلبية في بثها الاعلامي، فعندما تقوم وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في بنقل المعلومات المحرفة والمشاهد العنيفة فهي تزرع في نفوس العامة من الناس اليأس والاحباط وتعمق شعور الأفراد بالخوف والاكنتاب وذلك ما ينعكس سلباً على سلوكهم وتفاعلهم مع الآخرين خصوصاً في مرحلة المراهقة.

7- نستنتج بأن الأفلام والألعاب العنيفة تلعب دور كبير في تبني النشأ بعض السلوكيات العنيفة، وهذا ما ينعكس على تصرفاتهم بالمدرسة، إذ أنهم كثيراً ما يميلون إلى تقليد بعض الشخصيات العنيفة التي تظهر بالأفلام أو الألعاب الإلكترونية، فهم يتأثرون بهذه الشخصيات مثل البطل الخارق أو الفتى المشاغب الذي لا يخضع لأحد، حين أصبحت الشاشة الأب المثالي للكثير من الأطفال لما يحتويه من قوة جذب وتأثير نظر لانتشاره الواسع إذ يكاد لا يخلوا بيت من الأجهزة الذكية أضافت إلى أنه حصل على ثقة النشأ، فقد اعتبرت الأفلام ذات الطابع العنيف إحدى أهم المواد الإعلامية التي يقدمها التلفزيون من خلال صورة معبرة مليئة بالألوان والأصوات والأثارة والمغامرة الشيقة والعنيفة، جعلت كثير من الأطفال أسرى طوال اليوم لمتابعة هذه الأفلام وما تحمله من خدع بصرية تؤثر على شخصية الأطفال وسلوكهم خصوصاً بالتفاعل مع الآخرين، أما الألعاب الإلكترونية وما تحويه من شخصيات خرافية بعيدة عن الواقع الملموس فلها أثر بالغ في نفوس الأطفال وذلك لما تحمله من رسائل سلبية للذين يمارسونها، فهي تصورهم وكأنهم أبطال خارقين لا يمكن هزيمتهم، وعليهم أن يدافعوا عن أنفسهم بكل الوسائل المتاحة من أجل الفوز على الآخرين، وهذا بالضبط ما شهدناه في لعبة البوبيج واسعة الانتشار.

8- نستنتج أن هناك علاقة بين التفكك الأسري وتبني بعض السلوكيات العدوانية لدى الطلبة الذين يعيشون وسط أسر مفككة، وأن هذه السلوكيات العدوانية تساعد على تنامي مظاهر العنف الموجه ضد الكوادر التربوية، إذ أن مرحلة الطفولة مرحلة هامة من مراحل نمو الكائن البشري، وأن هذه المرحلة تمثل فترة العيش فيما بين أفراد الأسرة، وعندما يبدو سلوك النشأ شاذاً وتتسم تصرفاته بعدم المبالاة بالأوضاع الأخلاقية السائدة في بيئته، فلا بد أن نتوقع أن يكون هذا السلوك تعبيراً عن دوافع ورغبات عدوانية اكتسبها من الجو العائلي، وأن هذه الرغبات والدوافع موجهة أصلاً نحو أشخاص آخرين مثل الزملاء أو التربويين داخل المدرسة، فهناك شواهد كثيرة تربط بين الطرائق التربوية الأسرية والانحرافات السلوكية والأخلاقية لدى النشأ، فالانسجام أو التوتر الذي يشيع في جو الأسرة نتيجة التوافق أو التعارض بين الأبوين ينعكس إيجاباً أو سلباً على أنماط سلوك النشأ كالعنف والعدوانية أو الأنانية وعدم الاتزان، وأن هذه الصفات السلبية المكتسبة من جو العائلة المفككة لها أثر بالغ على سلوك الطفل أو المراهق بالوسط المدرسي خصوصاً بتفاعله مع معلمين.

9- نستنتج من ذلك أن بعض الطلبة يجب التعامل معهم بحذر من قبل المعلمين كونهم يعيشون في جو عائلي يحصلون فيه على كل ما يحتاجون دون أي عوائق أو واجبات يقومون بها، أن الطلبة المدللين يصعب التعامل معهم وكثيراً ما ينزعجون من معلمهم وأحياناً هذا الانزعاج يتحول إلى اعتداء لفظي أو جسدي ضد المعلم، لأنهم غير مستعدين لتقبل الضوابط المدرسية أو الأمثال لما يمليه عليهم معلمهم أو ما يطلبونه منهم من واجبات والالتزام ببعض القواعد الانضباطية في المدرسة لذلك يلجئون في كثير من



الأوقات للتعبير عن انزعاجهم وعدم الرضى عما يطلب منهم لذلك يقومون باتخاذ سلوك عنيف اتجاه معلمهم.

10- نستنتج بأن للمرشد التربوي دور كبير في الحد من تنامي ظاهرة الاعتداء على الكوادر التربوية، لكن هناك بعض القيود التي تعرقل عمل المرشد التربوي، مثل عدم تخصيص حصة مدرسية للمرشد لكي يقدم ما عنده للطلبة، كذلك عدم إعطائه الوقت اللازم من أجل أن يقوم ببعض الندوات التثقيفية للطلبة وأسرها حول بعض الظواهر السلبية التي تنتشر بالوسط المدرسي ومن هذه الظواهر ظاهرة الاعتداء على التربويين التي أصبحت تشكل خطراً كبيراً على المعلم والمتعلم مما يضيف حالة من التوتر وعدم التفاعل بينهم تسهم إلى حد كبير بتراجع المستوى التعليمي والتربوي.

11- يلاحظ أن الطالب الذي يكون عرضة للسخرية والتندر من قبل المعلمين يمكن أن يتولد عنده حقد ضد هؤلاء المعلمين وفي أي ساعة يمكن أن ينفجر هذا الحقد على شكل اعتداء عنيف ضد المعلم للتعبير عما في داخله اتجاه من قام بالسخرية منه وهي ردة فعل طبيعية لما يتعرض له من ضغط وتوتر داخلي. يتضح من ذلك أيضاً فيما يخص العقاب البدني الذي يمارس ضد الطالب، فهناك من يعتقد بأن هذه الوسيلة التأديبية قد تسبب الكثير من المشاكل للمدرسة، فمن الممكن أن يسبب هذا العقاب إيذاء للطالب يستوجب تدخل الأهل فهنا تحدث مشكلة والاعتداء على المعلم.

12- نستنتج أن ضحايا الاعتداءات من الكوادر التربوية في أغلب الأحيان لا يسجلون محاضر رسمية تثبت لدى السلطات الأمنية، وهذا مؤشر خطير وعامل مهم يساهم في تنامي ظاهرة الاعتداء على الكوادر التربوية، وتعود أسباب عدم تقديم التربويين شكوى لدى السلطات الأمنية حول ما يتعرضون له من اعتداء: هو عدم تجاوب تلك السلطات مع الشكوى المقدمة أو الخوف من التبعات العشائرية التي تحصل بعد تقديم الشكوى خصوصاً إذا تم سجن المعتدي. ويفضلون التواصل مع أهل الطالب وشرح حالته أمام أولياء أمره قبل اتخاذ أي إجراء ربما يسبب بعض المشاكل للمدرسة والطالب كالفصل أو تقديم شكوى رسمية قد تؤدي به إلى السجن، إذ أن التواصل مع أهل الطالب المسيء يعد من الحلول الإيجابية بدل أن يتم فصل الطالب من المدرسة وضياع مستقبله أو تقديم شكوى رسمي تسبب مشاكل للمدرسة والكادر التربوي. نستنتج مما سبق ووفقاً للمادة (414) من قانون العقوبات العراقي بأن من يعتدي على موظف عام يقوم بتأدية واجبه تنتظره عقوبات مشددة، لكن هناك مجموعة من العراقيل التي تحول دون تطبيق القانون على من يعتدي على الموظف بصورة عامة أو الكادر التربوي بشكل خاص، منها عدم إبلاغ المجني عليه الجهات القانونية بما حصل له من اعتداء، أو التراخي عشائرياً والابتعاد عن المواد القانونية التي تجرم من يعتدي على الموظف، وأحياناً يكون مبدى الخوف من التبعات العشائرية هو الدافع الأساسي الذي يجعل المجني عليه لا يذهب لتقديم الشكوى.

13- نستنتج إن الأكثر ممن تعرضوا للاعتداء هم من التربويين الذكور، وهذه نتيجة واضحة تعكس العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الجنوبي والتي تحرص وتشدد على منع الاعتداء على النساء مهما كانت الظروف، لذلك كانت نسبة الإناث ممن تعرضن للاعتداء قليلة إذا ما قورنت بمن تعرضوا للاعتداء من الذكور، وهذا يدل على أن لبعض العادات السلبية المنتشرة بين الطلبة دور كبير في إثارة مظاهر العنف والضعف بين المعلم والمتعلم خصوصاً عند فئة البنين، لأن هذه العادات تنتشر في مدارس البنين أكثر مما موجود في مدارس البنات أو المدارس المختلطة كالتدخين والمشغبة أثناء الدرس.

14- نستنتج أن للبيئة الاجتماعية دور كبير في تبني النشأ بعض السلوكيات سواء كانت سلوكيات محببة أو مذمومة فهي سلوكيات مكتسبة من البيئة الاجتماعي المحيطة، وكثيراً ما يتم نقل هذه السلوكيات أو الصفات إلى الوسط المدرسي وتصبح شائعة بين الطلبة كاستخدام بعض الالفاظ والمفردات الغير لائقة في المدرسة أو عندما يحدث شجار أو سوء تفاهم بين الطالب المعلم وهذا ما يفسر كثرة الاعتداءات اللفظية بالوسط المدرسي، لذلك تعد البيئة الاجتماعية سلاح ذو حدين فيمكن أن تعمل على تهذيب الأفراد الناشئين من خلال زرع القيم الحميدة في نفوسهم وإكسابهم الأخلاقيات المحببة التي سرعان ما ينقلونها للوسط



المدرسي فتكون بيئة اجتماعية ذات انعكاس ايجابي على المدرسة، أو ربما تكون العكس من ذلك أي تعمل على تعليم النشأ السلوكيات الشاذة ومنها السلوك العنيف.

المصادر:

- 1- د. ابراهيم ناصر: علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للطباعة والنشر، السعودية 1990.
- 2- إبراهيم عبدالرحمن الطخيس: دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض السعودية، ت 1993.
- 3- أفراح جاسم محمد، العنف الأسري ضد الزوجة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، قسم علم الاجتماع/ 2007.
- 4- إيناس صادق علوان، الحصار وتغير النظرة إلى القيم الاجتماعية عند الطلبة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2000.
- 5- أندريه جلوكسمان: عالم التلفزيون بين الجمال والعنف، المجلس الاعلى للثقافة، ترجمة وجيه سمعان عبدالمسيح، ت 2000.
- 6- السيد رمضان: الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ت 2001.
- 7- د. جليل وديع شكور، أمراض المجتمع (الأسباب، الأصناف، التفسير، الوقاية والعلاج)، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط 1، 1998.
- 8- جمال محمد أبو شنب: السلوك الاجتماعي- الاتجاه السلوكي في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، السويس، مصر، ت 2008.
- 9- دلال ملحق استنيته، عمر موسى سرحان: المشكلات الاجتماعية، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ت 2012.
- 10- سعد المغربي: انحراف الصغار، مكتبة دار المعارف، القاهرة، مصر، ت 1960.
- 11- شحاته صيام، النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية الى ما بعج الحداثة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
- 12- ش: المظاهر العدوانية في أفلام الكارتون الأجنبية، مكتبة الانجلو المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ت 1994.
- 13- رمسيس بتهام: الجريمة والمجرم في الواقع الكوني، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ت 1996.
- 14- رافد فرحان داود، العوامل الاجتماعية المؤثرة في نمو ظاهرة الاعتداء على الكوادر التربوية — دراسة ميدانية في قضاء الرفاعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب قسم علم الاجتماع، جامعة القادسية، 2022.
- 15- روبرت ألكسي: فلسفة القانون — مفهوم القانون وسريانه، ط 3، منشورات الحلبي الحقوقية، ترجمة كامل فريد السالك، بيروت، لبنان، ت.
- 16- صالح بن محمد العمري: العودة الى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ت 2001.
- 17- د. فوزية ذياب، نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة، القاهرة، دار الشباب للطباعة، 1977.
- 18- علاء جابر السيد عبود: العدوان لدى تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الاساسي وعلاقته بأساليب التنشئة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، قسم الدراسات النفسية، القاهرة، مصر، ت 1994.



- 19- عبدالله محمد النيرب: العوامل النفسية والاجتماعية المسؤولة عن العنف المدرسي في المرحلة الاعدادية كما يدركها المعلمون والتلاميذ في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة في الجامعة الإسلامية، غزة، ت2008.
- 20- عبدالله الفوزان وآخرون: قضايا ومشكلات اجتماعية معاصرة، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 1997.
- 21- عبدالمجيد منصور وآخرون: الشخصية الانسانية والهدى الاسلامي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ت1996.
- 22- عبدالرزاق أحمد السنهوري: علم أصول القانون، ب ط، مطبعة فتح الله الياس نوري وأولاده، مصر، ت1936.
- 23- عبد السلام بشير الدويبي ، العنف العائلي (الأبعاد السلبية والإجراءات الوقائية والعلاجية ، النموذج العربي الليبي) ، بحث منشور على الانترنت ، 2006
- 24- عادل عبدالعال: جرائم العنف وأنماطها ووسائلها والحد من انتشارها، الامانة العامة، مجلس وزراء الداخلية العرب، تونس 1993.
- 25- علي أسعد وطفة، . عبدالله المجيد: علم الاجتماع التربوي والمدرسي، دراسة في سوسيولوجيا المدرسة، ط1، دار معد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ت2008.
- 26- علي الحوات ، النظرية الاجتماعية ، اتجاهات اساسية ، منشورات فاليثا ، مالطا ، 1998
- 27- عدنان الدوري ، أثر برامج العنف والجريمة على الناشئة ، دراسة نظرية تحليلية ، الكويت ، مطبعة الكويت ، 1977.
- 28- عدنان الدوري: جناح الأحداث- المشكلة والسبب، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ت1985.
- 29- محسن حمدي: الاعلام الخاص بسبل وقاية المجتمع العربي من الجريمة والانحراف، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ت1986.
- 30- محمود سعيد الخولي: العنف المدرسي الاسباب وسبل المواجهة ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
- 31- مصطفى عمر التير: العنف العائلي، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، المملكة العربية السعودية، ت1997.
- 32- نرمين حسين السطالي: سيكولوجيا العنف، مكتبة دار المعارف، القاهرة ، 1998.
- 33- وعد إبراهيم الأمير ، العنف في وسائل الاتصال المرئية وعلاقته بجنوح الأحداث ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2003.
- جريدة سبوتنيك الموقع الإلكتروني www.arabic.sputniknews.co
- الوقائع العراقية: الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد 4486، تاريخ النشر، 2018/4/9، ص24
- قانون العقوبات العراقي، لسنة 1969، المادة 41

(1) Diana Baumrind , Parental disciplinary Patterns and Social competence in Children , journal of youth and Society , vol9 , No3 , California , sage publications, Inc , 1978 .

2- Reboul , Olivier, L, education selon ALAIN, Paris. Montreal, Librairie Anthropologique. Ed. P.U.M. 1974